في ظل نية مجلس الوزراء الطعن بها أمام المحكمة الاتحادية

برلمانيون يُقرّون بوجود أخطاء في الموازنة

□ بغداد /متابعة المدى

أقر عضو اللجنة المالية في مجلس النواب أمين هادي عباس بوجود أخطاء في بعض فقرات الموازنة العامة، لافتاً إلى أن المجلس سيعمل على تعديلها خلال الجلسات القادمة.
في الوقت نفسه أكد البرلماني محمد خليل أن مصادقة رئاسة الجمهورية على الموازنة المالية لا تمنع مجلس النواب من إجراء بعض التعديلات عليها.وقال عباس بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) أمس السبت: هناك أخطاء ظهرت في بعض فقرات الموازنة المالية للعام الجاري وسيتم تعديلها وإضافة فقرات جديدة خلال الجلسات القادمة لمجلس النواب ومن ضمن هذه التعديلات فقرة إيقاف رواتب متقاعدي مجالس البلديات في المحافظات، وإضافة فقرة للمقترح المقدم من قبل لجنة التربية والتعليم النيابية بإنشاء مدارس بطريقة الدفع الآجل.وأضاف عباس : تم تعديل فقرة (١٥) من الموازنة العامة بخصوص رواتب المتقاعدين لمجالس البلديات في المحافظات وانتهى التعديل بصورة خاطئة بحيث جعل مديرية التقاعد في وزارة المالية تعاني من مشاكل ترويج معاملات المتقاعدين كونها بدأت تزداد عليهم وبلغت أكثر من (٥٠) ألف معاملة، ما أدى إلى إيقاف صرف الرواتب لحين تعديل القانون.
وأشار إلى أن مديرية التقاعد العامة بعثت صيغة لتعديل القانون، لكن نتيجة عدم اكتمال النصاب للجان النيابية المسؤولة عليها كاللجنة القانونية والأقاليم والمالية خلال الجلسة السابقة لمجلس النواب العراقي، تأجل تعديل القانون.
وأوضح: إن لجنة التربية والتعليم النيابية قدمت مقترحا لإنشاء مدارس في عموم البلاد بطريقة الدفع الآجل وبعد حصول الموافقة من قبل السلطة التنفيذية سيتم إضافة تلك الفقرة إلى قانون الموازنة العامة لهذا العام.
من جانبه أكد البرلماني محمد خليل أن مصادقة رئاسة الجمهورية على الموازنة المالية لا تمنع مجلس النواب من إجراء بعض التعديلات عليها.
وكانت رئاسة الجمهورية قد صادقت في الثامن من الشهر الجاري على الموازنة المالية بعد أسبوعين من إقرار مجلس النواب لها.
وينوي مجلس الوزراء الطعن بالموازنة المالية أمام المحكمة الاتحادية بسبب "خروق دستورية فيها بحسب قوله.
وقال خليل بحسب (الفرات نيوز) إن مجلس النواب يستطيع إجراء بعض التعديلات على الموازنة المالية بالرغم من مصادقة رئاسة الجمهورية عليها لاسيما وأن هناك مطالبات كثيرة بتعديل الموازنة المالية.
وأضاف خليل : إن أغلب الكتل السياسية تطالب بتعديل فقرة إلغاء الرواتب التقاعدية للمجالس البلدية بعد الاحتجاجات التي قام بها أعضاء تلك المجالس.
وتنص الفقرة ٥٥ من المادة ٢٥ من قانون الموازنة المالية للعام الحالي على إلغاء الرواتب التقاعدية لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي مما أثار استياء أعضاء تلك المجالس وقاموا بعدد من التظاهرات للمطالبة بإلغاء تلك الفقرة .
وتابع خليل إنه "بعد إجراء التعديلات على الموازنة المالية ستعرض على التصويت مرة أخرى داخل مجلس النواب ومن ثم ترحل إلى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليها".
يذكر أن هناك إشكالات عديدة حول الموازنة المالية أبرزها قضية السيارات المصفحة للنواب والتي أثارت استياءً واسعا في الشارع العراقي.

الزراعة تؤكد توفر ١٠٪ من الدخل الوطني

□ بغداد /متابعة المدى

أكدت وزارة الزراعة أن منتجاتها المختلفة تسد نحو (١٠٪) من الدخل الوطني وأن المبالغ المصروفة للمبادرة الزراعية أسهمت في حل الكثير من المشاكل في القطاع الزراعي.
وقال الوكيل الإداري للوزارة غازي راضي العبودي بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) أمس السبت إن القطاع الزراعي تطور بشكل ملحوظ من حيث الإنتاج والتمويل، مبيناً أن البلد بدأ بتصدير التمور فضلاً عن خفض استيراد الحنطة بعد أن وصل إنتاجها في العراق إلى (٥٨٪) من الحاجة المحلية كما وصل إنتاج الرز إلى (٢٨٪)، الأمر الذي سيعزز الدخل الوطني.
وأضاف: فيما يخص اللحوم فقد تجاوزت نسبة إنتاجها الـ(٥٥٪)، ما جعل الزراعة تساهم بـ (١١٪) من الدخل الوطني خلال هذه السنة.
وأوضح: إن المبادرة الزراعية منذ أن انطلقت قبل أربعة أعوام إلى الآن تم صرف ما يقارب "تريليون" دينار عراقي، وخلال العام الماضي تم صرف (٥٠٠) مليار دينار عراقي، الأمر الذي حل الكثير من المشاكل التي كانت تواجه القطاع الزراعي، مشيراً إلى أن المبادرة الزراعية تهتم بصغار المزارعين للحد من الاستيراد، مضيفاً أن ما يخص المكائن والآلات فإن المبادرة الزراعية وفرت للفلاح مبالغ وصلت إلى (١٠٠٪) من قيمة الماكنة والتي يشتريها من السوق أو من الدولة.
ويذكر أن القطاع الزراعي في العراق لم يحظ باهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة، على الرغم من وجود عوامل مشجعة بشرية ومناخية ومالية وفنية وقد أدى هذا الإهمال إلى تدهور مستوى الإنتاج الزراعي المحلي، وتحول العراق من بلد زراعي منتج ومصدر إلى بلد مستهلك ومستورد للمنتجات الزراعية.

الاقتصاد النيابية تبدأ بتوزيع استمارات استبيان البطاقة التموينية

□ بغداد /متابعة المدى

أعلنت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية أمس السبت عن عزمها البدء بتوزيع استمارات استبيان للبطاقة التموينية على المواطنين والوكلاء خلال المدة المقبلة، مشيرة إلى مخاطبة اللجنة الاقتصادية في رئاسة الوزراء بشأن تذليل العقبات التي تواجه عمل وزارة التجارة في توفير مفردات البطاقة التموينية.
وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عامر الفائز لـ (شفق نيوز) إن لجنته أعدت استمارات استبيان ستوزعها على المواطنين والوكلاء بشكل عشوائي وفي جميع المحافظات، وستكون نماذج لمتابعة ملف البطاقة التموينية واستقراء الوضع العام لها"، مبينة أنها "سيتمّ توزيعها في المدة القريبة.
وأضاف الفائز: إن هناك تلكؤات وبعض المشاكل تواجه عمل وزارة التجارة في توفير مفردات البطاقة التموينية، وقد ناقشتها اللجنة في اجتماعات مشتركة مع وزارة التجارة واللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء".وتابع الفائز إن لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية خاطبت اللجنة الاقتصادية الحكومية لتذليل الصعوبات أمام عمل وزارة التجارة في توفير مفردات البطاقة التموينية"، مشيراً إلى أنه "تمّ وضع الحلول للتغلب على المشاكل وتحسين واقع البطاقة التموينية".
وكانت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية قد أكدت ، في نهاية شباط المنصرم على أن وزارة التجارة ستباشر بتوزيع مفردات البطاقة التموينية ضمن العقود التي أبرمتها مؤخراً بعد صرف المخزون الحالي.
وتعتمد غالبية العراقيين على البطاقة التموينية في حياتهم اليومية منذ بدء الحصار الدولي على العراق في العام ١٩٩١ بعد غزوه الكويت، وكانت مفردات البطاقة تشمل الرز، والطحين، والزيت النباتي، والسكر، والشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف (للكبار)، والحليب المجفف (للصغار)، والبقوليات كالعدس والفاصوليا والحمص. ولكنها اختزلت إلى الرز والزيت والسكر والطحين حاليا.

الكهرباء تهدد مديري الإنتاج بعدم قبولها الأعذار خلال الصيف المقبل

□ بغداد /متابعة المدى

هدد وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي أمس السبت مديري الإنتاج والطاقة بعدم قبوله الأعذار في التلكؤ بالعمل لتوفير الطاقة الكهربائية خلال الصيف المقبل.
وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس بحسب "شفق نيوز" إن "الوزير كريم عفتان الجميلي أمر بتقديم احتياجات كل محطة، ورفض تقديم أي محطة أعذارا عن العمل في ظل توفر التخصيصات المالية المطلقة بدعم رئيس الوزراء".
وكان وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي قد أعلن، في الحادي عشر من شهر شباط المنصرم، عن أن الوزارة حصلت على دعم كامل من رئيس الوزراء نوري المالكي من اجل أن نتجاوز أشهر الصيف المقبل التي ستكون تحدياً له وللوزارة وقد قبلت التحدي لأن نجاح الوزارة نجاح للحكومة.
وأضاف المدرس أن الوزير أكد على ضرورة تثبيت مواقف الإنتاج وزيادة الطاقات لجميع المحطات العاملة في أشهر الصيف المقبل".
وكان وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي قد اصدر التعليمات والأوامر المذكورة خلال اجتماعه بالمديرين العامين للإنتاج، ومديري المحطات، بحضور عدد من وكلاء ومستشاري الوزارة.
يشار إلى أن المفتش العام لوزارة الكهرباء، علاء محيي الدين قد أكد، الخميس الماضي، لـ "شفق نيوز"، "نحن مقبلون على صيف ساخن كالذي سبقه والكهرباء لن تتحسن قبل صيف ٢٠١٣، ووعود وزارة الكهرباء الحالية لا يمكن أن تتحقق بأي شكل من الأشكال"، مشيرا إلى أن "هذا العام لا يختلف كثيرا عن العام السابق في سوء الكهرباء".

وأعلنت وزارة الكهرباء، في ٢٦ شباط المنصرم، عن اتفاقها مع الجانب الإيراني لزيادة الطاقة الكهربائية إلى ١٠٠٠ ميغاواط قبل حلول الصيف المقبل، كاشفة عن مقترح لربط إيران وسوريا ولبنان والعراق في منظومة واحدة.
كما بينت الوزارة في ٢٠ شباط المنصرم، عن اكتمال تزويد العراق بالطاقة الكهربائية من جمهورية مصر، مشيرة إلى تشكيلها لجنة فنية لإنهاء الاتفاقات مع الدول التي سيمرّ فيها القابلو تمهيداً لوصول الطاقة قبل الصيف المقبل.
ويعاني العراق نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد العام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

المصارف الخاصة تطالب بإيقاف التمييز بينها وبين الحكومية

□ بغداد /متابعة المدى

رفضت رابطة المصارف الخاصة ما وصفته بالتمييز وتفضيل المصارف الحكومية عليها والذي وصل إلى حد إجبار المصارف الخاصة على إصدار صكوك من احد المصارف الحكومية.وقال رئيس رابطة المصارف الخاصة عبد العزيز الحسون لـ (البغدادية نيوز) توجد قرارات في بعض المؤسسات الحكومية بعدم قبول الصكوك وخطابات الضمان من مصارف معينة وهذا الأمر يشكل خللا وتمييزا وصل إلى أن المصرف الخاص عندما يسدد الضريبة للهيئة العامة للضرائب فإن الهيئة تشترط أن تكون الصكوك من مصارف حكومية".وأشار الحسون إلى أن "المصارف جميعها عراقية وتحت إشراف البنك المركزي ولا يجوز التمييز بين هذا المصرف وذاك"، مشيراً إلى أن "عمل المصارف الخاصة خلال السنة الماضية شهدت تطورا كبيرا في أدائها واستخدامها للأنظمة الحديثة ما يعطيها مزيدا من الثقة من الجمهور. وقال لعيبي إن إنتاج النفط العراقي سيبلغ ٣,٤ مليون برميل يوميا بنهاية العام الجاري وذلك بعد أيام من تجاوز الإنتاج ثلاثة ملايين للمرة الأولى في أكثر من ثلاثة عقود.وأضاف أن الصادرات ستبلغ ٢,٦ مليون برميل يوميا بنهاية العام وأن الإنتاج قد يبلغ عشرة ملايين برميل يوميا بنهاية عام ٢٠١٧.وأغلقت أسهم اكسون مرتفعة ٣٥ سنتا أو اقل من واحد في المئة إلى ٨٦,٤٤ دولار في بورصة نيويورك للأوراق المالية.

ديالى تؤكد تدني نسبة صرف تخصيصات العام الماضي

□ ديالى / متابعة المدى

أكد نائب محافظ ديالى فرات التميمي أمس السبت أن صرف تخصيصات المحافظة للعام الماضي متدن جدا بسبب سوء التخطيط، وآليات تنفيذ المشاريع، داعيا الوزارات إلى تنفيذ مشاريعها ضمن الميزانية الاستثمارية لتعويض التلكؤ والبطء في انجاز المشاريع وصرف التخصيصات السنوية وفقا لحاجة المحافظة.وقال التميمي بحسب (اكانيوز) إن المحافظة تعاني من مشاكل تنفيذ المشاريع من حيث التخطيط والآليات الفنية لتنفيذها" مشيرا إلى "تلكؤ الوزارات بتنفيذ مشاريع الميزانيات الاستثمارية خلال الأعوام الماضية.وأوضح أن ميزانيات المحافظة الاستثمارية تحدد من قبل الوزارات المعنية وهناك ضرورة للتنسيق بين المحافظة والوزارات لمنع تقاطعها وتداخلها مشاريعهما"كاشفاً عن "إعداد عدد من المشاريع الإستراتيجية خلال العام الحالي ضمن قطاعات البلديات والتربية والطرق والجسور".وأضاف التميمي أن نسب الانجاز التي حققتها الشركات المحلية في المشاريع بالمحافظة تجاوزت مدد التنفيذ والضوابط المعمول بها، بسبب ضعف خبرات وإمكانيات الشركات المحلية التي تنفذ المشاريع في ديالى، مما انعكس سلبا على الواقع الخدمي في المحافظة".
ويؤكد خبراء اقتصاديون حاجة ديالى إلى أكثر من ٣ تريليون دينار لإعادة تأهيل البنى التحتية، والنهوض بواقع الخدمات بالشكل الذي يلبي حاجة سكان المحافظة، ولاسيما أن أحداث العنف الطائفي التي شهدتها ديالى خلال السنوات الماضية تسببت بتدمير ما يزيد على ٧٠٪ من مرتكزات البنى التحتية للخدمات الأساسية، مما تسبب بأزمة في اغلب المناطق.

المركزي: فرض الوصاية على الوركاء ضمان لأمواله

□بغداد /متابعة المدى

أكد نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح بأن مصرف الوركاء قادر على استعادة نفسه من جديد كون لديه ضمانات عقارية تصل إلى (٢٥٠) مليار دينار وفروع متعددة في البلد، مبيناً أن الوصاية جاءت للحفاظ على أموال المودعين والاستقرار المالي في البلد.وقال صالح بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) إن البنك المركزي كلف مراقباً للحسابات بإعداد تقرير خاص بمصرف الوركاء ليبين هل هو قادر على استعادة نفسه لكي تتم مساعدته من قبل البنك المركزي أم يحتاج إلى تعيين إدارة جديدة مؤقتة لحين تسديد الديون المترتبة عليه.وأضاف صالح : تمكن مصرف الوركاء من استعادة قدرته المالية لما لديه من إمكانيات كبيرة وضمانات عقارية تبلغ (٢٥٠) مليار دينار إضافة إلى أنه يمتلك ما يقارب (١٢٠) فرعاً في جميع المحافظات يمكن من خلال تقليصها أن يوفر سيولة نقدية كبيرة.
وأوضح: إن قرار البنك المركزي بفرض الوصاية على مصرف الوركاء جاء للحفاظ على الاستقرار المالي في البلد وحفاظاً على أموال المودعين كون أغلبهم من المواطنين البسطاء وأموال المساهمين به، مؤكداً أن الوصاية ستكون (١٨) شهراً وقابلة للتجديد إذا كان المصرف غير قادر على استعادة نفسه مرة أخرى.وكان البنك المركزي قد أعلن عن وضع مصرف الوركاء تحت الوصاية عقب فشل المحادثات مع بنك ستاندرد تشارترد التي بدأت في نيسان ٢٠١١ لشراء حصة فيه، مؤكداً أنه سيتم تعيين إدارة جديدة قريباً.ويذكر أن مجلس المحافظين في البورصة قرر شطب شركة مصرف الوركاء من السوق، وفقا للفقرة التاسعة من المادة الخامسة من تعليمات رقم ثلاثة المعدلة لسنة ٢٠١١، التي تنص على شطب الشركة من الإدراج إذا استمر توقفها عن التداول لمدة ستة أشهر من دون أن تتخذ إجراءات مناسبة لاستئنافه، لافتة إلى أن مصرف الوركاء متوقف عن التداول منذ الثامن من شباط ٢٠١٠ ولمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل، الذي أنشئ في عام ١٩٩٩، (١٣٠) فرعا و (٣٥٠) جهازا صرافا آليا في جميع أنحاء العراق.